

### سوريا (الفئة 3)

لا تمتثل حكومة سوريا امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من المعايير للفضاء على الاتجار بالبشر، حتى مع الأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد-19، إن وجد، على قدرتها على مكافحة الاتجار بالبشر، ولذلك بقيت سوريا على قائمة الفئة 3. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كانت هناك سياسة حكومية أو نمط حكومي متبع للاتجار بالبشر ولتجنيد أو استخدام الأطفال كجنود. استغلت الحكومة مواطنيها في العمل القسري في الخدمة العسكرية الإجبارية لديها وذلك بإجبارهم على الخدمة لفترات غير محددة أو تعسفية. لم يتم المسؤولون بتسریح معظم الأفراد من الخدمة العسكرية بعد فترة خدمتهم الإلزامية؛ وبدلًا من ذلك، أجبروا المواطنين على الخدمة لفترات غير محددة تحت التهديد بالاعتقال أو التعذيب أو الانتقام من العائلة أو الموت. لم تُحاسب الحكومة أي متاجرين جنائياً، كما أنها لم تقم بتحديد أو حماية أيّاً من ضحايا الاتجار. وساهمت إجراءات الحكومة بشكلٍ مباشر في تعرّض السكان للاتجار، واستمرّت في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر بشكلٍ روتيني. عملت الجائحة، والوضع الأمني، والقيود الحكومية على حرية التنقل والصحافة والوصول إلى الإنترن特 على تحديد القدرة على الإبلاغ، بما في ذلك الإبلاغ عن تواطؤ المسؤولين في جرائم الاتجار بالبشر وجرائم تجنيد الأطفال. قامت الحكومة والمليشيات الموالية والتابعة لنظام السوري بتجنيد الأطفال قسراً واستخدامهم كجنود، مما أدى إلى تعرض الأطفال للعنف الشديد والانتقام من قبل الأطراف المتحاربة الأخرى. على الرغم من هذه التقارير، لم تُبلغ الحكومة قط عن جهود لنزع سلاح الجنود الأطفال وتسریحهم وإعادة دمجهم، كما أنها لم تبلغ عن التحقيق مع المسؤولين المتواطئين في تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود أو ملاحة هؤلاء المسؤولين قضائياً أو إدانتهم. لم تقم الحكومة بحماية أو منع تجنيد أو استخدام الأطفال من قبل قوات المعارضة المسلحة والمنظمات الإرهابية المصنفة. واستمررت الحكومة في إلقاء القبض على ضحايا الاتجار بالبشر واحتجازهم وإساءة معاملتهم بشدة، بما في ذلك الأطفال الجنود، وعاقبتهم على أفعالٍ غير قانونية أجبرهم المتاجرون على ارتكابها.

**الوصيات ذات الأولوية:** \* تجريم جميع أشكال الاتجار بالبشر. \* وقف التجنيد والاستخدام القسري للجنود الأطفال من قبل القوات الحكومية والمليشيات الموالية للحكومة. \* فرض قيود على مدة الخدمة العسكرية الإجبارية، وتسریح الأفراد الذين تجاوزوا مدة الخدمة، ووقف التجنيد الاحتياطي والقسري للأجياد العائدين. \* التعرف على ضحايا جميع أشكال الاتجار بشكلٍ استباقي وتزويدهم بخدمات الحماية المناسبة، ليشمل ذلك الرعاية طويلة الأجل للأطفال الجنود المُسرّحين من القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية. \* الكف عن معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر بشكلٍ غير مناسب فقط على الأفعال غير القانونية المرتكبة كنتيجة مباشرة للاتجار بهم، بما في ذلك التجنيد أو الاستخدام كجنود أطفال. \* التحقيق مع مرتكبي الاتجار بالجنس والعملة، ومع مرتكبي التجنيد غير القانوني أو استخدام الأطفال الجنود، ومحاكمتهم، ومحاكمتهم وإدانتهم، بمن فيهم المسؤولين المتواطئين. \* التحقق من أي عامل من كوريا الشمالية بحثاً عن مؤشرات الاتجار وإحالته إلى الخدمات المناسبة، بطريقة تتفق مع الالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2397.

### الملاحة القضائية

لم تبذل الحكومة أي جهود ملحوظة لإنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بالبشر. استمر الصراع العنيف في تصخيم حجم جرائم الاتجار بالبشر التي تقع داخل سوريا. بدا أن المرسوم رقم 3 لعام 2010 يجرّم بعض أشكال الاتجار لغرض الجنس والاتجار في العمالة، لكنه لم يتضمن تعريفاً واضحاً للاتجار بالبشر. ينص هذا المرسوم على حد أدنى من العقوبة التي تصل إلى السجن لمدة سبع سنوات وغرامة، وهي عقوبة كانت

صارمة بما فيه الكفاية، لكن فيما يتعلق بالاتجار بالجنس فهي لا تتناسب مع تلك الموصوفة في حالات الجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب.

لم تصدر الحكومة تقارير عن عمليات التحقيق مع المشتبه بارتكابهم الاتجار وملحقتهم قضائياً وإدانتهم. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جنّدت القوات الحكومية السورية الأطفال أو استخدمتهم في أدوار القتال والإسناد. ظلت الخدمة العسكرية إجبارية للرجال السوريين الذين تراوحت أعمارهم ما بين 18 و42 عاماً لمدة 18 إلى 21 شهراً؛ إلا أن الحكومة أجبرت الجنود وجند الاحتياط على الخدمة لمدد غير محددة، ولم يتم تسريح بعض المجندين حتى بعد تسع سنوات من الخدمة العسكرية. أفادت المنظمات غير الحكومية أن الحكومة، بما في ذلك الضباط القادة، احتجزت وعذبت وقتلت في بعض الأحيان المجندين إذا تم الاستشهاد في كونهم مناهضين للحكومة، أو إذا رفضوا أمراً أو فروا من الخدمة، كما وردت تقارير عن قيام الحكومة بمضايقة واعتقال وفي بعض الحالات تعذيب عائلات المتهربين والفارّين من الخدمة العسكرية. إضافة لذلك، وردت تقارير تفيد بأن النظام قام بخداع اللاجئين وربما أجبرهم على العودة إلى الخدمة العسكرية. وأفادت إحدى المنظمات غير الحكومية أن الحكومة والجماعات المسلحة الموالية لها قد أخضعت النساء والرجال والاطفال في المعقلات إلى ظروف ترقى إلى العبودية الجنسية. لم تبلغ الحكومة قط عن التحقيق مع المسؤولين الحكوميين المتواطئين في الاتجار بالبشر، بما في ذلك جرائم تجنيد الأطفال، أو ملاحقة هؤلاء المسؤولين قضائياً أو إدانتهم. ولم توفر الحكومة تدريباً للمسؤولين على مكافحة الاتجار بالبشر.

### **الحماية**

لم تقم الحكومة بتحديد ضحايا الاتجار ولم توفر الحماية لهم. وبحسب التقارير أدارت الحكومة مراكز للأطفال لمساعدة الأطفال الأيتام، والأطفال ضحايا الجرائم، بما في ذلك الاتجار، وال مجرمين من الأحداث؛ ومع ذلك، أفاد المراقبون بأن الظروف كانت سيئة في هذه المراكز التي لم تكن مجهزة بشكل كافٍ لتلبية الاحتياجات المتخصصة لضحايا الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، لم تبلغ الحكومة عن مساعدة أي من ضحايا الاتجار الأطفال في هذه المراكز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما لم تقم الحكومة بحماية الأطفال من التجنيد القسري واستخدامهم كجنود وفي أدوار الإسناد من جانب القوات الحكومية والجماعات المسلحة الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة والمنظمات الإرهابية. واستمرت الحكومة في معاقبة الضحايا بشدة على أعمال غير مشروعه أجبرهم المتاجرون على ارتكابها، مثل المحاربة كجنودأطفال الدعاارة. إذ قامت الحكومة بشكلٍ روتيني باعتقال واحتجاز واحتجاز واغتصاب وتعذيب وإعدام الأطفال بزعم ارتباطهم بالمعارضة السياسية والجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية، ولم تبذل أي جهد لتزويد هؤلاء الأطفال بأي من خدمات الحماية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر ورود تقارير منفردة عن قيام الحكومة باحتجاز النساء والأطفال - ومن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم - في جميع أنحاء سوريا للاشتباك في وجود روابط عائلية بينهم وبين مقاتلي تنظيم داعش الأجانب، وقد يكون بعض هؤلاء الأفراد ضحايا للاتجار لم يتم تحديدهم بعد. لم تشجع الحكومة ضحايا الاتجار على القيام بالمساعدة في التحقيقات أو الملاحقات القضائية للمتاجرين بهم، ولم تقدم للضحايا الأجانب بدائل قانونية لإبعادهم إلى بلدان قد يواجهون فيها المشقة أو الانتقام.

### **الوقاية**

لم تبذل الحكومة أية جهود لمنع الاتجار بالبشر. يجرّم القانون رقم 11 لعام 2013 جميع أشكال تجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً من قبل القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة؛ ومع ذلك، لم تبذل الحكومة أية جهود للاحتجاز جرائم تجنيد الأطفال التي ترتكبها الحكومة والميليشيات الموالية للنظام وجماعات المعارضة المسلحة والمنظمات الإرهابية المصنفة. ولم تنفذ الحكومة تدابير لمنع

الأطفال من التجنيد غير القانوني واستخدامهم كمقاتلين وفي أدوار الاسناد من قبل الميليشيات الموالية للنظام والجماعات المسلحة المعارضة والمنظمات الإرهابية. ولم ترفع الحكومة مستوىوعي بالاتجار بالبشر بين عامة الناس أو المسؤولين. ولم تبلغ الحكومة عن بذل جهود للحد من الطلب على أعمال الجنس التجاري، كما لم تمنع السياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال من قبل المواطنين السوريين في الخارج. ولم توفر الحكومة تدريبات على مكافحة الاتجار لموظفيها الدبلوماسيين.

**نمط الاتجار:** كما ورد في السنوات الخمس الماضية، يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في سوريا، ويستغل المتاجرون الضحايا السوريين في الخارج. تستمر الأوضاع في سوريا في التدهور في ظل الصراع الدائر بين النظام وحلفائه الروس والإيرانيين والجماعات المسلحة غير الحكومية ذات الأيديولوجيات المختلفة التي تسيطر على مساحات جغرافية واسعة من أراضي البلد. إن الخدمة العسكرية الإلزامية للرجال السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و42 عاماً لمدة 18 إلى 21 شهراً، ومع ذلك، فمنذ بدء النزاع في عام 2011، لم يقم المسؤولون بتسيير معظم الأفراد من الخدمة العسكرية بعد فترة الخدمة الإلزامية، وبدلًا من ذلك، كانوا يجبرون المواطنين على الخدمة لمدة غير محددة تحت التهديد بالاعتقال أو التعذيب أو الانتقام من العائلة أو الموت.

تم تشريد أكثر من نصف سكان سوريا البالغ عددهم قبل الحرب 23 مليون نسمة؛ واعتباراً من سبتمبر /أيلول 2022، أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوجود 6.9 مليون شخص مشرد داخلياً، وأكثر من 5.7 مليون لاجئ سوري مسجل في المنطقة. أما السوريون المشردون في البلاد وأولئك الذين يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة فهم معرضون بشدة للوقوع بأيدي المتاجرين. وأفادت التقارير أن الأطفال السوريين عرضة للزواج القسري المبكر، بما في ذلك الزواج من أفراد الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) — مما قد يؤدي إلى العبودية الجنسية والعمل القسري — وما زال الأطفال المشردون داخل البلد يخضعون للعمل القسري، لا سيما على أيدي عصابات التسول المنظمة. تستغل الجماعات المسلحة وأفراد المجتمع والعصابات الإجرامية النساء والفتيات والفتىان في سوريا - لا سيما بين الفئات السكانية المحرومة مثل المشردين داخلياً والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة - في الاتجار بالجنس مقابل الطعام أو المال. يُخضع المتاجرون عاملات المنازل الأجنبية من دول جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين للعمل القسري في سوريا. في حالات عدة، قام المتاجرون بالاحتياط على عاملات منازل فلبينيات للعمل في الإمارات العربية المتحدة قبل نقلهن إلى سوريا حيث يتم استغلالهن في العمل القسري. في أعقاب الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا في فبراير / شباط 2023، أفادت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية عن زيادة التعرض للاتجار بالجنس والعمل القسري وتجنيد الأطفال أو استخدامهم من قبل الجماعات المسلحة - بما في ذلك الفئات الضعيفة بالفعل مثل المشردين داخلياً في سوريا واللاجئين السوريين في تركيا والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

رغم الهرمية الإقليمية لتنظيم داعش في بداية عام 2019، استمر التنظيم في إجبار الفتيات والنساء السوريات في المناطق الخاضعة لسيطرته على الزواج من مقاتليه، وإخضاع النساء والفتيات المنتسبات لجماعات الأقليات بشكل روتيني إلى الزيجات القسرية، والاسترافق المنزلي، والاغتصاب الممنهج، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي. أصدر تنظيم داعش علينا إرشادات حول كيفية القبض على النساء والفتيات واحتجازهن قسراً والاعتداء عليهن جنسياً بوصفهن "سبايا". ووفق ما ذكرت منظمة دولية، فإن نظام مسلحي داعش المتمثل في العبودية الجنسية المنظمة والزواج القسري هو عنصر أساسي في إيديولوجية الجماعة الإرهابية ووسائل القمع المنهجية لديها. أخضع تنظيم داعش فتيات لا تتجاوز أعمارهن تسع سنوات، من بينهن فتيات أيزيديات تم اختطافهن من العراق ونقلهن إلى سوريا، للعبودية الجنسية وأشكال أخرى من

العنف الجنسي. وعلى الرغم من أن تنظيم داعش لم يعد يسيطر على الأراضي منذ عام 2021، إلا أن ما يقرب من 2,800 امرأة وفتاة أيزيدية ما زلن في عداد المفقودين؛ وتشير التقارير إلى أن بعض هؤلاء النساء والفتيات ما زلن مع داعش في شرق سوريا أو في مخيم الهول.

لا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال في سوريا أمراً شائعاً، ومنذ بداية عام 2018 أفاد مراقبون دوليون عن زيادة مطردة في حوادث التجنيد والاستخدام على أيدي الجماعات المسلحة. وتقوم القوات الحكومية السورية، والميليشيات الموالية للنظام، والجهات المسلحة غير الحكومية - بما في ذلك الجيش الوطني السوري والجماعات التابعة للجيش الوطني السوري، وحركة الشبيبة الثورية الموالية لحزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب الكردي، ووحدات حماية المرأة الكردية، وتنظيم داعش، وهيئة تحرير الشام، وتنظيم القاعدة - بتجنيد واستخدام الفتيان والفتيات كجنود أطفال. كما استخدمت هيئة تحرير الشام وتنظيم داعش الأطفال كدروع بشرية وكمهاجمين انتحاريين وقناصة وجلادين. ويستخدم المسلحون أيضاً الأطفال لأغراض العمل القسري وكمخبرين، مما يعرضهم للانتقام والعقوبة الصارمة. تقوم بعض الجماعات المسلحة التي تقاتل لصالح الحكومة السورية، مثل حزب الله وقوات الدفاع الوطني أو "الشبيحة" بتجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم 6 سنوات قسراً. واستمر ورود تقارير عن قيام الجماعات المسلحة باختطاف أو تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال العدائية خارج سوريا، ولا سيما في ليبيا. تواصل قوات تنظيم داعش استخدام أطفال لا تتجاوز أعمارهم 8 سنوات في الأعمال العدائية. وبالرغم من هزيمة داعش على الأرض، إلا أن التنظيم يواصل استهداف الأطفال لتنقيتهم في المدارس ومخيימות المشردين داخلياً، مما يعرض الأطفال للخطر ويمنع حصولهم على التعليم. في عام 2022، أشارت التقارير إلى أن تنظيم داعش قد استهدف الأطفال في مخيم الهول ومخيم روج لغرض التجنيد وتعليمهم التطرف للقيام بأعمال عنفية. تواصل وحدات حماية الشعب الكردية (المعروف باسم YPG وYPJ) في شمال غرب سوريا تجنيد وتدريب واستخدام الفتى والفتيات الذين لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً. منذ عام 2017، أفاد مراقبون دوليون قيام وحدات حماية الشعب الكردية بتجنيد أطفال - أحياناً بالقوة - من مخيימות المشردين في شمال شرق سوريا.

خلال السنة المشمولة بالتقرير، واصلت قوات سوريا الديمقراطية تنفيذ خطة العمل التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وتسريحهم من صفوف قوات سوريا الديمقراطية. وواصلت حركة الشبيبة الثورية (Ciwanen Soresger) تجنيد الأطفال في هذه المنظمة الشبابية الكردية الراديكالية من خلال الإعلانات الزائفة للدورات التعليمية في شمال شرق سوريا؛ وأفادت إحدى المنظمات غير الحكومية أن حركة الشبيبة الثورية جندت بشكل زائف وقسري ما لا يقل عن 49 طفلاً في عام 2022. وتقيد التقارير أن هؤلاء الأطفال قد تلقوا تدريباً عسكرياً في جبال قنديل بالعراق. زعمت المنظمات غير الحكومية أن بعض الميليشيات التابعة لقوات الحشد الشعبي في العراق قد جندت في السابق الفتى في العراق لقتال في سوريا. وفي الفترات السابقة المشمولة بالتقارير، أفادت مصادر موثوقة وعلى نطاق واسع بأن فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني وقوات الباسيج الإيرانية والميليشيات التي يدعمها فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني تجند وتستخدم على نحو فاعل - باستخدام القوة أو الوسائل القسرية - الأطفال والبالغين من الأفغان والمهاجرين واللاجئين من الرجال والأطفال الذين يعيشون في إيران، وكذلك الأطفال السوريين والإيرانيين، للقتال في صفوف ميليشيات شيعية يقودها ويمولها الحرس الثوري الإيراني تم نشرها في سوريا.

قامت الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام، بإجبار أو إكراه أو تجنيد بعض الأجانب عن طريق الاحتيال، بما في ذلك المهاجرون من آسيا الوسطى والنساء، بما في ذلك النساء الغربيات للانضمام إلى صفوف تلك الجماعات. كما أن النساء من آسيا الوسطى اللواتي يسافرن مع رجال إلى سوريا

معرضات أيضاً للاتجار بالجنس والعمل القسري عند وصولهن؛ وبحسب ما ورد، يتم وضع العديد منهن جنباً إلى جانب مع أفراد عائلات آخرين من آسيا الوسطى في مجتمعات على شكل مخيمات مؤقتة، حيث تُصدر وثائق سفرهن و هوياتهن وتقييد حريةهن في التنقل. أفادت العديد من هؤلاء النساء أنهن فقدن أزواجاً هن في الزراعة المسلحة، وبعدها عرّضتهن المصاعب الاقتصادية والحبس في المخيمات إلى الزواج المحلي القسري الذي قد يظهر كنتيجة طبيعية للاتجار بالجنس أو مؤشرات العمل القسري. خلال الفترة المشمولة بالتقدير، بقيت آلاف النساء الأجنبية في مخيم الهول ومخيم روج في شمال شرق سوريا، ويشتبه في أن لدى بعضهن صلات عائلية بمقاتلين أجانب من تنظيم داعش، وقد يكون بعضهن ضحايا اتجار لم يتم التعرف عليهن. كان بعض الأطفال في مخيمات المشردين في شمال شرق سوريا، بما في ذلك مخيم الهول ومخيم روج، ضحايا محتملين للاتجار بالبشر تم استخدامهم في الأعمال العدائية المباشرة أو في أدوار الاستناد على أيدي الجماعات المسلحة، بما فيها تنظيم داعش. في فبراير/شباط 2021، أفادت منظمة دولية أن إعادة الأطفال الأجانب من المخيمات في شمال شرق سوريا قد تباطأ بشكل كبير بسبب الجائحة. وكما في فترات التقارير السابقة، قامت الحكومة السورية وقوات الدفاع الوطني وقوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري باحتجاز الأطفال، ومن فيهم ضحايا اتجار، لارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة أو منظمات إرهابية. في يوليو/تموز 2020، أفادت منظمة غير حكومية أن مسؤولين حكوميين عرّضوا المثلثات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (أفراد مجتمع الميم +) في سوريا لأشكال مختلفة من العنف الجنسي، شملت حالات ترقى إلى العبودية الجنسية، في مراكز الاحتجاز العسكرية والسجون ونقاط التفتيش.

اللاجئون السوريون معرضون بشدة للاتجار بالجنس والعمل القسري في البلدان المجاورة، ولا سيماالأردن ولبنان والعراق وتركيا. تُفيد المنظمات الدولية بوجود عدد كبير من حالات زواج الأطفال والزواج المبكر للفتيات السوريات بين السكان اللاجئين، مما يزيد من تعرّضهم للاتجار. تتعرض النساء والفتيات اللاجئات السوريات أيضاً للزواج القسري أو "الزواج المؤقت" - لغرض الجنس التجاري وغيره من أشكال الاستغلال - وضروب أخرى من الاتجار لغرض الجنس في مخيمات اللاجئين وفي لبنان والأردن وفي مدن إقليم كردستان العراق، بما فيها السليمانية. وتجبر حلقات الجنس التجاري في تركيا ولبنان النساء والفتيات السوريات اللاجئات على الاتجار بالجنس. وتُفيد التقارير أن بعض السوريات اللاجئات في تركيا يتعرضن للاستغلال الجنسي أو الإتجار بالعملة بعد قبول عروض توظيف زائفة للعمل في صالونات تصفيف الشعر أو عروض الأزياء أو الترفية أو العمل المنزلي. أفادت منظمة غير حكومية أن الأولاد السوريين، وخاصة الأولاد غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، كانوا عرضة للاتجار الجنسي مقابل تكلفة تهريبهم عبر الحدود إلى تركيا ووجهات أخرى. وفي تركيا ولبنان والأردن، لا يزال الأطفال اللاجئون السوريون يشاركون في التسول في الشوارع أو بيع السلع، وقد يتم إجبار أو إكراه بعضهم على ذلك. كما يعمل الأطفال السوريون في القطاع الزراعي في تركيا، وبشكل غير رسمي في ورش النسيج وقطاع الخدمات حيث يعملون لساعات طويلة ويتلقون أجوراً منخفضة ويتعرضون لظروف عمل سيئة؛ وقد يكون الأطفال في هذه القطاعات عرضة للعمل القسري. وفي الأردن ولبنان، يُجبر المتأجرون الأطفال من اللاجئين السوريين على العمل في الزراعة إلى جانب أسرهم؛ ففي وادي البقاع اللبناني، تجبر العصابات السورية اللاجئين من البالغين والأطفال على العمل في الزراعة في ظل ظروف قاسية، تشمل الإيذاء البدني، بأجور زهيدة أو بدون أجراً. أفادت التقارير أن أفراد مجتمع الميم + من اللاجئين السوريين في لبنان يكونون عرضة للاتجار لغرض الجنس. في عام 2022، أفادت وسائل الإعلام أن وسطاء مجهولين أجبروا اللاجئين السوريين على التسول الإلكتروني القسري أو الاستغالي عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي. يُزعم أنه تم اعطاء اللاجئين السوريين هواتف وشراائح اتصال (SIM cards) بريطانية لإنتاج بث مباشر للتسول عبر الإنترنت؛ ومع ذلك، لم يحصل اللاجئون السوريون على فوائد تذكر من العائدات. ربما يعمل مواطنو كوريا الشمالية الذين

يشغلون في سوريا في ظل ظروف عمل استغلالية، ويظهرون العديد من المؤشرات على العمل القسري. زعمت تقارير إعلامية متفرقة في عام 2020 أن رجالاً سوريين جُذوا بطرق زائفة للقتل في نزاع ناغورنو - كاراباخ، معتقدين أنهم ذاهبون إلى أذربيجان للحصول على فرص عمل.